



# هل نحتاج الى نموذج تنموي جديد: منظور عربي.

المنتدى الإقليمي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية  
المجتمع المدني في خضم التحولات في المنطقة العربية

بيروت 18-20 شباط/فبراير 2020

اديب نعمه  
مستشار في التنمية  
ANND

# نموذج تنموي جديد: لماذا؟

- لأنه السياق الطبيعي للتطور، فلا يعقل ان نستمر في اعتماد اطار مفاهيمي وضعت مرتكزاته في التسعينات في لحظة انهيار نظام الثنائية القطبية وقبل اختبار المسارات المتحققة بالفعل.
- لأنه لا بد لحظ مستوى واشكال العولمة المتحققة وخصائصها الاساسية وما ولدته من تناقضات ومشكلات هيكلية وما اطلقتها من مسارات متفاوتة في مختلف مناطق العالم، وفي مختلف مجالات الفعالية البشرية.
- لأننا نشهد عودة اشكال متقدمة من العلاقات الدولية في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، لاسيما الخروج المتصاعد على منظومة الحقوق والقانون الدولي في العلاقات الدولية في بعدها السياسي – الديبلوماسية والعودة الى استخدام القوة والحرب، وعودة الحروب التجارية والخروج على مبادئ حرية التنافس في الأسواق العالمية. (امثلة: صعود الشعبوية، صفقة القرن، الحرب التجارية الأميركية مع الصين وأوروبا، الانسحاب من اتفاقية المناخ... الخ).
- لأن التجربة المحققة في دول كثيرة، بما في ذلك الدول العربية، أظهرت عناصر فشل هيكلية معممة في الاقتصاد والاجتماع والبيئة (توسع الفقر واللامساواة، ركون اقتصادي، تدهور بيئي...)، وقصور عن تحقيق الاجندات التنموية بما في ذلك اجندات الحد الأدنى (كما اهداف الالفية مثلا).
- كل ذلك يعني الحاجة بالحد الأدنى الى تطوير النموذج التنموي السائد، وتحديد وجهة التطوير. او ابعد من ذلك ربما يحتاج الى تغيير دراماتيكي عالمي... والى مقاربة جديدة في المنطقة العربية بالتأكيد.

# الإشكاليات الكبرى في المنطقة العربية

الأهمية الكبيرة للبعد الاستراتيجي الجيو-سياسي، حيث تتوحد الأبعاد السياسية – الأيديولوجية – الثقافية – القيمية، مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

ما تطرحه الأشكال المتجددة من الثورات العربية.

إشكالية تطور مواقف الأنظمة؟/الحكومات العربية.

إشكالية الترابط بين البعدين الإقليمي والدولي، والبعد الوطني.

في ضوء ذلك: أي نموذج ومسار تنموي للمنطقة العربية؟

# ترابط الأبعاد الدولية والإقليمية و الوطنية

➔ الترابط بين المستويات الدولية الإقليمية والوطنية قائم وثمة أجماع عليه، لاسيما في ظل العولمة. إلا أنه بلغ مستويات متطرفة لاسيما في العودة إلى أشكال التدخل المباشر الذي يذكر بمرحلة الامبراطوريات ما قبل المجتمعات الحديثة، أو مرحلة الاستعمار في قرون سابقة.

1. مثل أول: صفقة القرن: هندسة "جينية" جيوسياسية، وتفرض شروط ومسارات على كل الدول العربية ...

2. مثل ثان: الحروب والتدخلات: الاستباحة الكاملة من قبل الأطراف الدولية الأقوى التي استدرجت ممارسات مشابهة من قبل قوى دولية أخرى، وقوى إقليمية ....  
الطموح الامبريالي والطموح الامبراطوري.... المنطقة العربية مثال حي على ذلك.

# تطور خيارات ومواقف الأنظمة والحكومات العربية

- 1. الخيارات الكبرى الاستراتيجية:** التحاق أكثر عمقا وشمولا بالخارج، في مختلف المجالات، وفي التفاصيل أحيانا... يشمل ذلك فقدان السيطرة على الموارد الطبيعية (النفط وأسعاره وتجارته)، والخيارات الاقتصادية ونمط النمو (المشاريع العملاقة التي تلزم للشركات العابرة للجنسيات..) وفي المجالات السياسية (الدخول في الحروب، والموقف من صفقة القرن، والاستتباع العسكري والأمني الهيكلي...).
- 2. المؤسسات والتشريع والقانون:** تقييد اشد للديمقراطية وحرية المجتمع المدني، والالتفاف على أي إصلاح سابق أو محتمل، وتفريغه من كل معنى، والارتداد حيث أمكن ذلك إلى حكم عسكري أو استبدادي مباشر أو مقنع، مع تضخم الهاجس الأمني.
- 3. الممارسة السياسية والسياسات:** حتى عندما يكون هناك نصوص قانونية ودستورية على قدر من التوازن، في الممارسة يتم ممارسة عكسها أو إفراغها من أي معنى أو عدم الالتزام به. وفي ما يخص المجتمع المدني، كل ما يحكي عن مشاركة هو إجراءات شكلية غير مؤثرة، ويتم ذلك بمعرفة ورضى من قبل الأطراف الدولية الشريكة التي لها أولويات أخرى التحول الديمقراطي وتعزيز دور المجتمع المدني.

# الربيع العربي: بعض دروس الموجة الاولى

## 1. دروس الثورات السابقة: سوريا، ليبيا، اليمن، تونس، مصر...

➤ سوريا واليمن وليبيا... الثورة المضادة في صيغة الحرب المدمرة المعممة، وطغيان الخارج وصولاً إلى ما يكاد يكون تهميشاً كاملاً للعامل الوطني. حروب دولية على أرض هذه البلدان، وخرق شامل ومعمم للقانون الدولي وحقوق الإنسان. لا فرق هنا – لجهة النتائج الفعلية البعيدة المدى – بين الحفاظ على النظام، أو تدمير النظام، ذلك أن الهدف الفعلي هو حرمان الناس والشعب من حقوقه وتفكيك المجتمع ومنظومة القيم والمؤسسات.

➤ مصر... الحسم بالارتداد إلى الحكم العسكري،

➤ تونس... الارتباك في مسار التحول السياسي والمؤسسي.

## الربيع العربي: الموجة الثانية

2. الموجة الثانية: الجزائر، السودان، العراق، لبنان

➤ الاستقرار المستحيل في ظل القمع والظلم والتمييز،

➤ تكريس متجدد لدور الحركات الشعبية في الشارع،

➤ الإصرار على السلمية،

➤ تكامل اجندات الإصلاح او التغيير السياسية والاقتصادية و

الاجتماعية والثقافية والبيئية.

➤ الخارج لا يزال يتدخل، وغالبا لحماية النظام او على الأقل منع

التغيير الراديكالي.

# إشكاليات امام المجتمع المدني في زمن الربيع العربي

➔ الإشكاليات الجديدة امام المجتمع المدني:

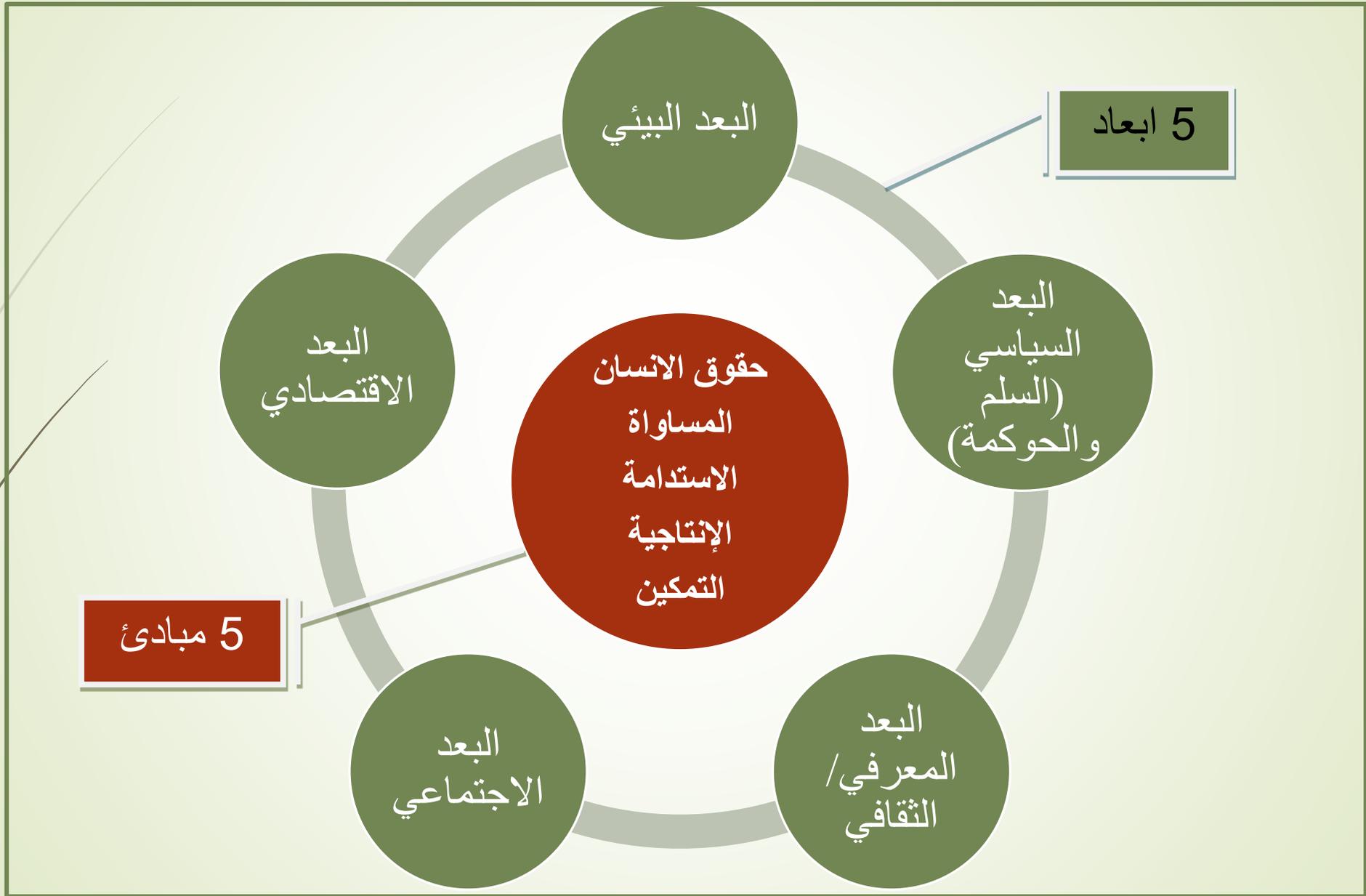
1. الحركات الشعبية فاعل جديد ابعده من الحركات الاجتماعية (أي مفاهيم)/
2. العفوية والتنظيم، القيادة والوسائط،
3. العلاقة بين المدني والسياسي،
4. أي دور للمجتمع المدني، وأي تغيير في استراتيجيات عمل منظمات المجتمع المدني ما بعد 2011، وفي ظل المناخ الدولي الراهن والمرحلة الحالية من العولمة؟

مع انهيار كل مفردات النظام العالمي السابق والتغيير الكبير الذي حصل على مفرداته في فترة الـ 80 والـ 90 (انهيار الثنائية القطبية، والتحول الى عولمة بملاحها الجديدة العسكرية – الأمنية – الإمبراطورية)، هل لا يزال باراديج التنمية السابق/الحالي صالحا؟ وما هي البدائل الممكنة؟

# خيار التجديد الشامل لباراديجم التنمية: المضمون

1. الدمج العضوي بين منظور التنمية ومنظور الحقوق، والالتزام المتسق بذلك في التحليل والتخطيط والتنفيذ والتقييم.
2. الالتزام المتسق بمفهوم الحق في التنمية، والترابط والتلازم بين المستويات الدولية والإقليمية والوطنية في التنمية، وعدم اغفال البعد الدولي.
3. الخروج من مفهوم التنمية المستدامة المجتزأ المكون من ثلاثة ابعاد والانتقال الى مفهوم للتنمية مكون من خمسة ابعاد: اجتماعية، اقتصادية، بيئية، سياسية، ثقافية.
4. التشديد على المبادئ الرئيسية الخمس التي تحكم المقاربة التنموية: حقوق الانسان، المساواة، الاستدامة، الإنتاجية، الديمقراطية/التمكين.
5. في الممارسة، النموذج التنموي لا بد من إعادة انتاجه وطنيا (او إقليميا) بما يستجيب للتحديات الفعلية المحددة تاريخيا ومكانيا.

# الأبعاد الخمسة للتنمية البشرية المستدامة



# المسار: إعادة انتاج المفهوم استجابة لتحديات المنطقة العربية

## 1- تحديات قديمة جديدة

- مسار العولمة السياسية والثقافية
- مسار العولمة الاقتصادية
- أنظمة غير ديمقراطية من النمط الغنائمي

## 2- الفقر واللامساواة

- على المستوى العالمي
- على مستوى المنطقة
- على المستوى الوطني ودون الوطني

## 3- المشكلات السكانية

- أوضاع الشباب
- أوضاع كبار السن
- التحركات السكانية واللجوء

## 4- تحديات مستجدة

- مستوى التفكك بسبب الحروب والتطرف
- مسارات التحول بعد 2011
- آفاق مسار وقف الحرب وإعادة الاعمار

البيئة غير ملائمة دوليا وإقليميا ووطنيا. العمل كالمعتاد ليس خيارا. المطلوب تحول جذري في المفاهيم والسياسات، من أجل صياغة برنامج تنموي يجمع بين الاستجابة لمتطلبات تحسين ظروف الحياة اليوم للمواطنين، وبين معالجة أسباب المشكلات الهيكلية تلافيا لحلول غير مستدامة، ينتج عنها تجدد النزاعات والحروب والتوترات الاجتماعية والتدهور البيئي.

# تجاوز الثلاثي الهيكلي المعيق للتنمية في المجتمعات العربية من منظور حقوق الانسان.

السياسي:  
الحقوق السياسية والمدنية  
والديمقراطية والحريات  
العامة

دولة  
غائمية

الاقتصادي/الاجتماعي  
الحقوق الاقتصادية  
والاجتماعية والعدالة  
الاجتماعية.

منظومة حقوق  
الانسان

الاجتماعي/الثقافي:  
الحريات الفردية  
والحقوق الثقافية.

اقتصاد  
نيوليبرالي  
طرفي

مجتمع  
بطريركي

# مصادر المشروع التنموي العربي المنشود

▶ التنمية هي مشروع مجتمعي وخيار للتطور الحضاري الشامل للمجتمعات العربية، يشمل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والثقافية في آن. ويتضمن استعادة لجوهر مشروع النهضة العربية، والمشروع الوطني الاستقلالي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتطورات الراهنة في العالم ومشاكل وقدرات البلدان العربية راهنا.

▶ المشروع التنموي العربي المعاصر هو مسار نهضوي شامل، وهو المسار البديل للتطور المجتمعي، وهو يهدف الى تحرير البلدان والمجتمعات من التخلف، وفق خطة علمية وفعالة تستفيد من دروس التاريخ وخبراته وتستجيب لمتطلبات العمل والعصر وحقوق الانسان، ضمان السلم والأمان لبلدان المنطقة وشعوبها وقدرتها على ممارسة خياراتها بحرية على أساس الحرية والديمقراطية والعدالة.



# مشروع التنمية هو مشروع النهضة الشاملة

➤ مسار التنمية في المنطقة العربية ومضوه هو مسار نهضة عربية شاملة عناصرها:

1. تحقيق السلام الدائم والأمان للبلدان والشعوب، والتحرر من الاحتلال،
2. بناء ديمقراطيات دستورية تضمن تداول السلطة، وتقوم على المشاركة الشعبية الواسعة واحترام كرامة الانسان وحقوق المواطنة،
3. الالتزام المتسق بمنظومة حقوق الانسان، ومتطلبات العدالة الاجتماعية والمساواة في الخيارات الاقتصادية والاجتماعية،
4. التحول المجتمعي والثقافي/القيمي نحو الحداثة واحترام الفرد – المواطن وحريته، والتحرر من الثقافة والعلاقات الاجتماعية البطريركية والذكورية وكل اشكال ثقافة الاقصاء ورفض التنوع؛
5. العلاقة الندية مع الأطراف الدولية في منظومة الحوكمة العالمية في النظام الاقتصادي والمالي العالمي بما يضمن الممارسة الكاملة للحق في التنمية بما في ذلك في اختيارات مسارات التطور الاقتصادي والاجتماعي وإدارة الموارد البيئية بحرية مع احترام الالتزامات العالمية ضمن اطار الحقوق وعدالة التنمية

شكرا